

ورقة تقدير موقف

.....

جسم بدون ضم: السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية

مهند مصطفى

كانون الأول 2025

ورقة تقدیر موقف 71

جسم بدون ضم: السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية

مهند مصطفى
زميل بحث في مدي الكرمل

حقوق النشر محفوظة 2025

مدي الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

العنوان: شارع هميچنیم 90، حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

مقدمة

ترمي إسرائيل من عملياتها وسياساتها في الضفة الغربية، التي بلغت ذروتها الاستيطانية والاستعمارية في العامين المنصرمين، إلى حسم مسألة منع بناء أي كيانية سياسية فلسطينية في الضفة الغربية. ثمة علاقة بين تعميق النظام الاستيطاني في الضفة وتعزيز المنظومة الأمنية في مناطق الضفة الغربية؛ فكلاهما يسيران على نحو متوازي، ولا علاقة لتعزيز المنظومة الأمنية في الضفة بتصعيد التهديدات الأمنية للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل، وكان أكثر الأمور سخافة هو عملية الإنزال الجوي واستعمال وحدة المستعربين، التي نفذها الجيش الإسرائيلي خلال عمليته في طوباس شمال الضفة الغربية، وهي عملية داخل مناطق تحتلها إسرائيل وتسيطر عليها وتراقبها بمنظومة رقاقة متقدمة بأحدث التقنيات. تعظيم التهديد الأمني يهدف إلى تغطية الهدف الأساسي من السياسات الأمنية والعسكرية في الضفة الغربية، وهو حسم مسألة المكانة السياسية للضفة الغربية، من خلال الحُווُول دون أي إمكانية لإقامة كيان سياسي فلسطيني، دولة أو حتى أقل من دولة. وتأتي عمليات تسريع الحسم لفشل اليمين الحاكم بالإعلان الرسمي والقانوني عن ضم الضفة الغربية، كما توقع ذلك بتسائل سموطريش الذي أعلن بعد فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية، بأن عام 2025 سيكون عام السيادة في الضفة الغربية.¹ وسموطريتش هو صاحب خطة الحسم في الضفة الغربية والتي نشرها في مقال مطول في مجلة "شيلوح" للفكر السياسي.²

محاولة حسم الكيانية الفلسطينية

تنفذ إسرائيل سياسات استيطانية وأمنية وعسكرية غير مسبوقة في الضفة الغربية (وطبعاً في قطاع غزة) منذ الاحتلال عام 1967. فالسياسات الاستيطانية، كما تشير المؤسسات الإسرائيلية التي تراقب البناء الاستيطاني، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت والتهجير في الضفة الغربية، كلها تشير إلى أن ما حدث خلال العامين الماضيين لم يكن له مثيل منذ عام 1967.³ بالإضافة إلى الاستيطان الاستعماري بكل مرگباته، العمليات العسكرية المتواصلة في الضفة الغربية حتى ما قبل السابع من أكتوبر 2023، والتي صارت أكثر عنفاً وفتغاً وكثافة، لم يسبق لها مثيل حتى خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وتنظر الممارسات العسكرية الفتاكية أن الجيش الإسرائيلي بدأ ينقل أدوات التدمير التي استعملها في غزة إلى مناطق الضفة الغربية، وبرزت مشاهد كانت تخلق في السابق سجالاً في المجتمع الإسرائيلي، والآن لم تَعُدْ تجعل أحداً يحرك ساكناً، مثل قتل فلسطينيين سلماً أنفسهما لقوات الجيش في جنين وقد جرى قتلهم بدم بارد، وهو مشهد كُشف بسبب تصويره. ومن المؤكّد أنه سلوك عسكري عادي في الضفة كما كان في قطاع غزة.

فالعمليات العسكرية ترمي إلى تدمير المخيّمات الفلسطينية في شمال الضفة، ولا سيّما مناطق جنين وطولكرم. حتى اليوم، يحتل الجيش مخيّمات طولكرم وجنين ويَمْوَضِع فيها ويَعْمَل على هدمها تدريجياً، تماماً كما يفعل في قطاع غزة دون وجود أي حاجة أمنية، وهو ما يعني التغطية على المشروع السياسي الاستيطاني والديني لجسم المسألة السياسية بشطب حق تقدير المصير في إطار دولة فلسطينية.

1. بن كيمون، اليشع؛ وايخنر، ايتمار. (2024، 11 تشرين الثاني). حلم سموطريتش للضم: التودد لترامب - واللغم: ما هو الثمن الذي سيطلبها؟ [وابقت](#). (بالعبرية).

2. سموطريتش، بتسائليل. (2017، أيلول). خطة الجسم: مفتاح السلام موجود لدى اليمين. [شيلوح](#), 6. (بالعبرية).

3. انظر: مصطفى، مهند. (2024، تشرين الأول). احتلال جديد، وليس من جديد للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ورقة تقدير موقف [مدى الكرمل](#).

كانت الضفة الغربية في مركز الفعل الاستعماري الاستيطاني والأمني-ال العسكري قبل السابع من أكتوبر 2023. وكانت السياسة الإسرائيلية ترمي إلى عزل غزة عن الضفة الغربية سياسياً وجغرافياً، والاستفراد بالضفة الغربية عبر تشريعات قانونية وعمليات استيطان وتفعيل مليشيات مسلحة من المستوطنين، وإضعاف السلطة الفلسطينية حتى لا تكون سلطة سياسية بمفهوم أنها البنية المؤسساتية لدولة فلسطين مهدت حرب الإبادة في غزة لتصعيد النظام الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية، والمتمثل في أن إسرائيل أصبحت قادرة على ممارسة أي سلوك، قادر على سياسياً لا عسكرياً؛ وذلك لأن المحاسبة معروفة دولياً. وهو سلوك لم تسلكه إسرائيل سابقاً بهذه الحدة وهذا التطرف حتى خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما رافقها من عمليات تفجيرية داخل المدن الإسرائيلية. وبلغت ذروة المشروع الاستيطاني في المصادقة على بناء نحو 3,000 وحدة استيطانية في المنطقة E1، التي تقطع شمال الضفة عن جنوبها، وتقطع التواصل بين رام الله وبيت لحم، وتوصل ما بين البناء الاستيطاني في القدس ونظيره في معاليه أدوميم، وهي عملية تجهيز في حالة تفيذها على إمكانية قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً.⁴

خلال العام 2024، جرى بناء 59 بؤرة استيطانية، أغلبها مستوطنات زراعية تسكنها عائلة واحدة، وفي بعض الأحيان شخص واحد، ولكنها تسيطر على مساحة زراعية واسعة، وتعمل على طرد الفلسطينيين من هذه المساحات، وبخاصة تلك المعدّة للرعي والزراعة.⁵ على سبيل المقارنة، نشير أنه خلال الفترة من العام 1996 حتى العام 2023 كان يجري بناء أقل من 7 بؤر في المعدل العام في السنة. وتمددت عملية بناء البؤر الاستيطانية، لأول مرة منذ توقيع اتفاق أوسلو، مناطق "ب"، حيث جرى بناء 8 بؤر استيطانية.⁶

إلى جانب البناء الاستيطاني، جرى شق شوارع، بعضها غير قانوني، بطول 114 كيلومتراً ابtague توسيع المستوطنات، وتسهيل الوصول إلى البؤر الاستيطانية في عمق الجليل الفلسطيني. وقد صادق مجلس التخطيط والبناء على بناء نحو 10 آلاف وحدة استيطانية في العام 2024.⁷

لم يتوقف عمل الحكومة على الاستيطان، بل يعتبر العام 2024 الأعلى في الإعلان عن أراضٍ في الضفة أنه أراضي دولة؛ إذ أُعلن عن نحو 24 ألف دونم أنها أراضي دولة، بالمقارنة مع 501 من الدونمات عام 2023.⁸ وتشير معطيات منظمة "بنسليم" أن إسرائيل هدمت، في العام 2023، 554 مبنى فلسطينياً، وارتفع عدد المبني المهدومة إلى 840 عام 2024، ووصل إلى 635 مبنى حتى الآن في العام 2025.⁹

رافقت العمل الاستيطاني تشريعات قانونية حثيثة تمهد للضم الكامل وتحوّل دون إقامة الدولة الفلسطينية. وتنطلق إستراتيجية التشريعات القانونية من استبدال مشروع قانون عام بضم الضفة الغربية إلى تشريع قوانين عينية تعمل على ضم قانوني تدريجي ومتراكم. وكانت هيئة الكنيست قد صادقت في 23 تموز 2025 على قانون تصريح (يتحمل مقوله سياسية دون أبعاد تنفيذية) يؤيدضم الضفة الغربية، وأيد القانون 71

4. للمزيد حول هذا المخطط، انظر: شحادة، امطانس؛ محمد، إكرام. (2025، تشرين الأول). البناء في منطقة "E1": منع تواصل جغرافي فلسطيني تفيذاً لمخططات اليمين المنحرف، ورقة تقدير موقف (69). [مدى الكرمل](#).

5. للمزيد حول الاستيطان الرعوي، انظر: حباس، وليد. (2024، 27 أيار). الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية: "نريد فقط أن يكون يهود في الضفة الغربية وليس عرباً". [مداد: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية](#).

6. حركة السلام الآن. (2025، 21 كانون الثاني). 2024 في الضفة الغربية، عام الضم والطرد. [حركة السلام الآن](#). (بالعبرية).

7. المرجع السابق.

8. المرجع السابق.

9. بنسليم. [د. ت]. هدم البيوت: الهدم بحجّة البناء غير المرخص. [بنسليم](#). (بالعبرية)

عضو كنيست (أعضاء الائتلاف وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيجدور ليبرمان) وعارضه 13 عضو كنيست. وفي تموز 2024، صادقت الهيئة نفسها بأغلبية 68 عضواً على قانون ينص على أنّ الكنيست يعارض بصورة قاطعة إقامة دولة فلسطينية غرب نهر الأردن. وفي شباط 2024، أقرّ الكنيست بيان الحكومة الذي يعارض الاعتراف الأحادي الجانب بالدولة الفلسطينية بأغلبية 99 عضواً. وكان الكنيست قد ألغى في آذار 2023 قانون الانسحاب من قطاع غزّة وشمال الضفة الغربية لعام 2005 (بتأييد 31 عضو كنيست ومعارضة 18 عضواً). وببدأ تفعيل قرار الحكومة الذي ينص أنّ البناء الاستيطاني في الضفة الغربية لم يعد يحتاج إلى تصادقة الحكومة الإسرائيليّة منذ حزيران 2023، وهو ما حرّر سلطات التخطيط الاستيطاني من أيّ قيود دبلوماسيّة أو سياسية في ما يتعلّق بالبناء والتخطيط في الضفة الغربية.¹⁰ وكان قد سبق هذه الخطوة تعين سموطريش وزيراً في وزارة الدفاع ومسؤولاً عن الإدارة المدنيّة، وذلك ضمن الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكودعشية تشكيل الحكومة، فمنح هذا المنصب سموطريش صلاحيات واسعة في الضفة الغربية استغلّها أشدّ استغلال في سبيل تعزيز البناء الاستيطاني، وهدم البيوت والمنشآت الفلسطينية، ودعم المليشيات الاستيطانية في الاستيلاء على الأراضي وبناء البؤر الاستيطانية.

بدون كواكب

يعمل النظام الاستيطاني في الضفة الغربية بدون كواكب، وهذا من أهم مميزات السياسات الإسرائيليّة في الضفة الغربية أمنياً-عسكرياً واستيطانياً بعد السابع من أكتوبر 2023 كما هو الشأن في غزّة. لم يعد هناك كواكب داخلية تستأنف على ما يحدث في الضفة الغربية، باستثناء تيار يهودي غير مؤثر على السياسات الإسرائيليّة وعلى المزاج الجماهيري العام يتمثّل انعدام الكواكب في تحالف ناشئ عن قناعة أو عن توافق بين المؤسسات المختلفة بشأن ما يحدث في الضفة الغربية، فلا الجيش يكبح سياسات الحكومة بذرائع أمنية، ولا القضاء يكبح سياسات الجيش، ولا الحكومة تكبح عنف وإرهاب المستوطنين، ولا البيروقراطية داخل الإدارة المدنيّة أو داخل الوزارات الحكومية تتحدّى هذه السياسات من المنطلق المهني الضيق.

إرهاب المستوطنين وعنفهم في الضفة الغربية لا يدخلان إلى السجال العام في إسرائيل إلا في حالة تعزّز جنود للعنف من طرف المستوطنين، وهي حالات نادرة جدّاً، وتثير نقاشاً ليوم واحد وتنتهي. فالجيش يحمي المليشيات الإرهابية في الضفة الغربية، ويرافقها، وفي بعض الأحيان لا يتدخل، بل هناك جنود يشاركون هذه المليشيات إرهابهم، ومن شدة استعجالهم لإرهاب الفلسطينيين لا يضيّعون وقتهم لحلّ الذري العسكري للمشاركة في العمليّات الإرهابية ضدّ الفلسطينيين. "لا يضيّعون الوقت" هي طبعاً مقوله مجازية، ولكنّها تعتبر عن تحلّل الخطوط الفاصلة بين الوحدات العسكرية والمليشيات الإرهابية من اليهود في الضفة، وامتزاجهم بعضهم مع بعض، إما من خلال المشاركة الفاعلة للجنود في هذه العمليّات بعد انتهاء وقت خدمتهم، أو مشاركتهم خلال الخدمة، أو حمايتهم للمستوطنين، أو التواطؤ والصمت على عمليّاتهم، وأخيراً معاقبة الضحايا لأنّهم حاولوا التصدّي لهم. وأشار بيان مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA) أنه في تشرين الأول 2025 جرى توثيق أكبر عدد من اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين منذ أن بدأ المكتب بتوثيق هذه الاعتداءات عام 2006. وسجل المكتب 260 اعتداء، وهي ليست إلا الاعتداءات التي أدّت إلى إحداث أضرار ماديّة بالسكان الفلسطينيين. وفي موسم قطف الزيتون، اقتلع نحو 4,200 شجرة زيتون في 77 بلدة فلسطينية،

.10. المرجع السابق.

و جُرح 40 فلسطينيًّا.¹¹ وبناء على معطيات الجيش الإسرائيلي في شهر تموز (وتلك معطيات رسمية ينشرها الجيش لأول مرة في ما يخص عنف المستوطنين) عدد العمليات العنيفة التي قام بها المستوطنون ضد الفلسطينيين في العام 2024 كله بلغت 618 عملية، في حين وصلت إلى 404 عمليات في النصف الأول فقط من عام 2025، وهو ما يدل على ارتفاع كبير في عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين.¹²

لا ينحصر صمت الجيش والإدارة المدنية والقضاء وكل ثلاثة المنظومة الاستعمارية في الضفة -السياسية والأمنية والبيروقراطية- في إرهاب المستوطنين، بل يتعداه إلى بناء البؤر الاستيطانية التي لا تُعد شرعية حسب القانون الإسرائيلي نفسه. وكل واحد من هذه المرگبات الثلاثة يقوم بدور في الاستيطان في الضفة، حتى ذاك الذي يجري بطريقة "غير قانونية" إسرائيلياً. ويحدث كل هذا في سياق توسيع من الجهاز القضائي، أو شرعاً عنه للمنظومة الاستيطانية في الضفة الغربية.

نهُم المستوطنين الإرهابيين للسيطرة على أراضي الفلسطينيين لا ينفذ من خلال قرارات حكومية تقضي بالبناء الاستيطاني فحسب، بل كذلك من خلال بناء البؤر الاستيطانية والمستوطنات الرعوية التي لم تُقرها الحكومة الإسرائيلية. تجري السيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال الخطوات التالية:

أولاً، تسيطر مجموعة من الإرهابيين المستوطنين على أرض تكون في الغالب قرية من قرية فلسطينية أو حقل زراعي فلسطيني أو تلة تطل على بلدات فلسطينية أو منطقة تُستخدم للرعى، ويضعون هنالك بيوتاً متنقلة.

ثانياً، تجري هذه العملية بمعرفة الجيش والإدارة المدنية، إذ يعمل الجيش على حمايتهم، وتكون هذه البؤر في الغالب قاعدة لانطلاق نحو إرهاب الفلسطينيين في بيوتهم أو حقولهم، ولم تقتصر البؤر على بيوت قليلة، بل قد جرت السيطرة على مساحاتٍ واسعة بغية إقامة مستوطنة رعوية.¹³

ثالثاً، تحظى هذه البؤر بدعم سياسيٍّ حكوميٍّ، وتُتخذ قرارات حكومية من أجل قوتها إسرائيلياً ومنع هدمها. ثمة حالات نادرة جدًا جرى فيها هدم بؤر استيطانية ورافقتها احتجاج من وزراء وأعضاء كنيست من الحكومة.

رابعاً، يجري مد هذه البؤر بالبنية التحتية الازمة لبقائها، مثل الكهرباء والماء وطرق الوصول إليها، وتنفذ الإداره المدنية هذا الأمر إما على نحو مباشر، أي بناء بُنية تحتية خاصة بها، أو غير مباشر من خلال ربطها بالبنية التحتية للمستوطنات القرية من هذه البؤر.

خامساً، إقرار ميزانيات خاصة لدعم هذه البؤر الاستيطانية؛ فقد خصص وزير المالية والوزير المسؤول عن الإداره المدنية في وزارة الدفاع بتسلييل سموترتش مبلغ 2.7 مليار شيكل من موازنة عام 2026 لتوسيع المشروع الاستيطاني. يهدف هذا الإنفاق الواسع إلى بناء 17 مستوطنة جديدة أقررت بناءها الحكومة، وتحسين البنية التحتية لـ 36 بؤرة استيطانية يجري العمل على قوتها، وموازنة لقسم الطابو للعمل على مصادرة 60 ألف دونم، وميزانية كمتاح لإقامة 36 بؤرة استيطانية جديدة، وتحسين البنية التحتية وغيرها من غايات

11. OCHA. (2025, November 6). Humanitarian Situation Update/ West Bank. [OCHA](#).

12. يانيف، كوفوفيتش. (2025, 21 تموز). في الأجهزة الأمنية يرصدون ارتفاعاً كبيراً في عنف المستوطنين، ويخشّون أن يكون الجيش آخر في فقدان السيطرة. [هارتس](#). (بالعبرية).

13. هارتس. (2025, 9 كانون الأول). عميد في القيادة الوسطى: يجري بناء البؤر الرعوية في الضفة بالتعاون مع الجيش. [هارتس](#). (بالعبرية)

الإنفاق.¹⁴ في الفقرة التالية، المقتبسة من تقرير عن الموازنات التي تُحَوّل للمستوطنات، يشار إلى التعاون الجاري بين أذرع النظام الاستيطاني الاستعماري في الضفة الغربية. يكتب الصحفي إليشع بن كيمون: "العمل المهني في مسائل يهودا والسامرة يستند في أغلب الأحيان على المحور بين مجلس المستوطنات وديوان مكتب سموطريش، الذي يعمل أيضًا مع ديوان وزير الأمن كatis، والأجهزة الأمنية والجيش الإسرائيلي. هذه الميزانية هي تنفيذ لحظة كان مجلس المستوطنات يحلم بها سنين طويلة، والآن يحققها سموطريش".¹⁵

خاتمة

ترمي السياسات الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية إلى تحقيق هدفين: الأول إحداث اتحام نهائي بين الضفة الغربية وإسرائيل، أو "وحدة يهودا وإسرائيل" على نحو ما تسمى في القاموس السياسي، بحيث تحول يهودا إلى مركب عضوي في دولة إسرائيل، وربما أهم منها. والهدف الثاني هو قطع الطريق على نحو نهائي وحاسم على مجرد التفكير في واقعية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية. تشتراك في عملية الجسم كل مؤسسات الدولة بدون استثناء، وما يحدث في الضفة الغربية هو الدليل الواضح والأهم بشأن سيطرة وهيمنة اليمين واليمين المتطرف على مؤسسات الدولة، بتسخيرها كلها لمشروع الجسم، وهو مشروع يهدف إلى ضم الضفة الغربية فعلاً من خلال ما يسميه أورن يفتأئيلضم الزاحف أو -توحياً للدقة- الأپرتهайд الزاحف.¹⁶ وإذا كان يفتأئيل قد اهتم بالأرض والتخطيط والاستيطان، فهناك محور وهوضم القانوني الزاحف للضفة الغربية، أي ضم الضفة الغربية من خلال سلسلة من التشريعات القانونية العينية التي تضم الخدمات للمستوطنين ضمن المنظومة الخدماتية داخل إسرائيل، وهي ترمي إلى إكمال ضم المستوطنين قانونياً وانتظار ضم الأرض لاحقاً.

14. إليشع، بن كيمون. (2025، 12 آب). إنفاق 2.7 مليار شيكل خلف الخط الأخضر، الميزانيات الضخمة التي ستُنفق في يهودا والسامرة. [واتت](#). (بالعبرية)

15. المرجع السابق.

16. أورن، يفتأئيل. (2015، 17 آذار). في الضفة هناك أپرتهайд، لا احتلال. [هارتس](#). (بالعبرية)

